المجتمع المدني وعملية الإنتقال الديمقراطي في تونس

د. المكي دراجي
أستاذ محاضر (أ)
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

ط.د سويد عبد الفتاح
طالب دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

ملخص

تسعي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور المجتمع المدني في عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس، وذلك عبر تحليل طبيعة البنية الإجتماعية للمجتمع التونسي، ومناقشة مستوي التحديث الذي وصل إليه عبر مختلف فترات بناء الدولة التونسية الحديثة.

وتتساءل هذه الورقة عن طبيعة القطيعة مع البني التقليدية وعن مسارات التحديث للفترة البورقيبية، وهل كان مسؤول عن تفكك العلاقات التقليدية وظهور نمط جديد من التشكيلات المؤسساتية التي كانت النواة لبناء مجتمع مدني. كما تحاول هذه الدراسة تحليل الدور الذي اضطلع به المجتمع المدني التونسي في عملية الإنتقال الديمقراطي عقب التحولات السياسية في 2011 .

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المدني، تونس ، الانتقال الديمقراطي، تحديث ، البنية المجتمعية.

Abstract:

This study attemts to shed light on the role of civil society in the process of democratic transition in Tunisia by analyzing the nature of the sociological structures and levels of Tunisian society modernization.

This paper discusses the break and Continuity between modern structures and traditional structures, analyzes their relationship with the modernization policies during Bourguiba's era. The letter has contribution to the emergence of a new pattern of institutional and civil formations, which was the core of building Tunisian civil society followed the period of establishment through the era of former President Zine El Abidine Ben Ali to the current period.

This paper seeks to analyze the role played by Tunisian civil society in the process of democratic transition following the political changes in 2011.

***Key words**: Society, civil, Tunis, democratic transition, modernization, sociological structure.*

مقدمة

إن وتيرة التغيرات المتسارعة التي شهدتها الدول العربية بدءا من سنة 2011 خاصة في كل من تونس ومصر وليبيا، في ما اطلق عليه إعلاميا " الربيع العربي" كان قد طرح مسألة دور المجتمع المدني في عملية الإنتقال الديمقراطي بشكل قوي فالنتائج التي أفرزتها تلك التغيرات الجذرية لم تكن متجانسة لا من حيث المضمون ولا من حيث الشكل، ومع أن هذه التحولات يمكن إرجاعها إلى أسباب عديدة الا أنه يبقى لمتغير المجتمع المدني دورا مهما في تفسير سبب الإنتقال الديمقراطي في تونس وفشل العملية السياسية والإنقسام المجتمعي الذي عرفته بعض الدول الأخرى كاليمن وليبيا وسوريا ومصر.

ومع أن الدول العربية تمثل مزيجا من مظاهر الدولة الحديثة. بحيث قطعت شوطا في بناء المؤسسات الحديثة، إلا أن الانتماءات التقليدية والأهلية ما تحت الدولة مازالت حاضرة وقوية، ففي حين قطعت تونس شوطا كبيرا في عملية الإنتقال الديمقراطي.

في حين أن نتائج جارتها ليبيا تؤكد هشاشة الدولة الوطنية فبمجرد ذهاب السقف التسلطي كشف المجتمع عن تناقضاته الداخلية والجهوية والقبلية والذي أصبح فيه التعدد مرادفا للأنقسام الذي بات يهدد وحدة الدولة الوطنية.

وبناء عليه تسعي هذه الدراسة التركيز على الحالة التونسية، عبر فحص هذا الدور، من خلال مراحل الإنتقال الديمقراطي في تونس.

وستحاول الدراسة تمهيد درب الإجابة على ذلك انطلاقا من العناصر التالية:

1. في دلالة المجتمع المدني: من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المواطنة.

2. البنى الإجتماعية والتحولات السياسية في تونس.

3. الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني في الثورة التونسية.

أولا- المجتمع المدني: من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المواطنة

للإحاطة بمفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المتعلقة به علينا العودة إلي السياق التاريخي الذي ظهر فيه، وذلك لتطور المفهوم وارتباطه بالأحداث التاريخية التي شكلت عاملا مهما في صياغته، لأنها تعكس في واقع الأمر من مرحلة إلي أخرى، تعبيرات واستخدامات ليس لها نفس المضمون وإنما السياق التاريخي هو من حددها. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه. وهي تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة، وأسئلة يجيب عنها المفهوم[1].

1- بروز وتطور مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد النشأة بل أن جذوره تعود إلى عصر النهضة، ويرتبط بأفكار نظرية العقد الإجتماعي لـ "هوبز" و"لوك" و"روسو" وأطروحاتها، وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود المد البرجوازي في القرن الثامن عشر، مرورا بالتطورات في القرن التاسع عشر وصولا إلى أوائل القرن العشرين.

ومن خلال التتبع التاريخي يمكن التمييز بين أربعة تحولات، أو موجات كبرى تلخص تطور مفهوم المجتمع المدني[2] ولفهم أكثر علينا العودة بشيء من التفصيل للحظات الأربعة التي تطور ونشأ فيها المفهوم ونفصلها في الآتي:

2- الإسهامات التنظيرية من فكر النهضة وصولا لهيجل:

وما ميز هذه اللحظة التاريخية هو أنه انتقلت أوروبا من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلي المجتمع المدني، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الانسان والعالم من جهة وبين العقل والمنهج العلمي من جهة أخري[3] فيري **"هوبز"** في تعريفه للمجتمع المدني "أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله، بل إنها مستمدة من الطبيعة. فالحكم المطلق لا يقوم علي أساس نظرية الحق الالهي، ولكن على أساس العقد واتفاق يتم بإدارة البشر[4]، والتعاقد يعني التنازل الإرادي عن الحرية ما يعني الإلتزام بأحكام ميثاقين وهما ميثاق التعاون وميثاق الخضوع فالأول يعين القرار بتعاقد اما الثاني يعزز الاول ويقويه وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي بتلقائية[5].

لقد وجهت انتقادات كثيرة لهذا التصور الذي أتي به "هوبز" ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة من الحق الإلهي، وعدم تأسيسها على لاهوت كوني، ولأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر، وهي معطى قائم في الطبيعة[6].

أما "**جون لوك** " فإنه يعتبر أن المجتمع المدني هو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن حالة التعاقد، لكن هذه السلطة ليست بالضرورة صاحبة سيادة مطلقة كما عند "**هوبز**" لأن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني حيث أنه يرى أنه يمكن عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد وصاحب هذا العزل هو المجتمع.

فالمجتمع المدني اذا هو من تتوافر فيه حماية مؤسسية للملكية وحكم القانون، والرقابة علي السلطة وموازنتها[7]، في حين أن "**جون جاك روسو**" كانت له نظرة مختلفة

للمجتمع المدني حيث يرى أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، وهو في الحقيقة تنازل الأفراد للمجموعة كلها[8].

ويمكن أن نستنتج أن تنظير "**روسو**" حمل معه تطورا اخر لمفهوم المجتمع المدني، أي أنه جعل السيادة أساسا لنظريته في التعاقد الإجتماعي، والسيادة هي للشعب، وعليه فإن "روسو" يؤسس لشعب قائما بذاته، صاحب إرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب[9].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن فلاسفة العقد الإجتماعي قد اتفقوا في نظرياتهم علي اعتبار المجتمع المدني هو "المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أي كل واحد لا تمايز فيه يظم المجتمع والدولة معا" بينما اختلفوا في طبيعة العقد وفي أطرافه وفي الجهة التي تمثل السلطة"[10].

وعليه فإن **مفهوم المجتمع المدني** لدى نظريات العقد الإجتماعي هو ذلك المجتمع الذي تجاوز حالة الطبيعة والذي انبثق عن حالة التعاقد بين الأفراد.

أما خلال القرن التاسع عشر، فبدخول أوروبا عصر التنوير وتحرر السياسية عن الدين وإفرازات الثورة الصناعية على النمط المجتمعي حيث أنقسم المجتمع الي طبقتان أحداهما تعمل والأخرى تملك رأس المال بدأ التعارض واضحا بين المصالح وطرحت مفهوم جديد علي العلاقة بين الافراد وبدأ تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة كل هذه الإشكالات والتحولات طرحت قضايا نقاش علي مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر ومن بينهم "**هيغل**".

والذي يرى أن المجتمع المدني يتموقع بين الأسرة والدولة ويحتل مكانا وسطا يعتبر هيغل الأسرة، والمجتمع المدني، ميداني فهم للدولة، وميداني نهائيتها. أولاً، الأسرة، باعتبارها كلاً جوهرياً، هي التي يتعلق بها قبل أي شيء، التبصر من أجل الفرد في هذا الوجه الخاص، سواء من وجهة نظر الوسائل والقابليات الضرورية، لينال نصيبه من الثروة الجماعية، أم من جهة نظر معاشه ونفقته، في حال حدوث العجز. وتمثل الأسرة الكلي. أما المجتمع المدني، فهو يقطع هذه الرابطة ويبعد أعضاء الأسرة بعضهم عن بعض ويعترف بهم بوصفهم أشخاصاً مستقلين[11]. وعليه فالمجتمع المدني عند "**هيغل**" يقوم بوظيفة الوساطة بين الفرد والجماعة لتأتي الدولة وتوفق بين الجزئية والكلية[12].

3- الإسهامات التنظيرية لكارل ماركس:

مع مجيئ "كارل ماركس" ونقده لمثالية "**هيغل**" نظر إلى المجتمع المدني علي الأساس الواقعي للدولة مشخصا العلاقات المادية بين الأفراد من مراحل تطور قوى الإنتاج، كما أن مفهوم المجتمع المدني عنده هو ساحة للصراع الطبقي، لأنه نتاج لتطور التاريخي البرجوازي وما

يميزه هو التنافس والصراع بين المصالح الإقتصادية والنزعة الفردية.

وهكذا، فالمجتمع المدني، يختزله "**ماركس**" إلى مواجهة حتمية للمصالح الخاصة على اعتباره مجتمع غير سياسي، تحدده تناقضات المصالح فيه، متميزا بالتنافس والصراع بين المصالح الإقتصادية الفردية ممثلا في الأقتصاد البرجوازي الصاعد ومع النزعة الفردية الممثلة في الاخلاقية البرجوازية.

4- إسهامات غرامشي وإعادة تشكيل المفهوم:

لقد تجاوز "**أنطونيوا غرامشي**" الجدل والصراع "**الهيغلي**" "**الماركسي**" فقد فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها وهما مجال الدولة وفيه تحقق السيطرة المباشرة، ومجال المجتمع المدني وفيه تتحقق الوظيفة الثانية، وهي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية لان "غرامشي" وجد في المجتمع المدني وظيفة جديدة هي الهيمنة ويتم القيام بها بواسطة المثقفين[13].

ويميز "غرامشي" في البنية العليا بين مستويين كبيرين أولها المجتمع المدني بالمعني المتعارف عليه ويعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها داخلية، وخاصة وثانيها مستوي المجتمع السياسي أو الدولة ووظيفتها السيطرة والقيادة[14].

ولهذا نجد أن "**غرامشي**" أدخل عناصر جديدة الي ساحة فهم وتحليل المجتمع المدني وتطورا حاسما في الفكر المعاصر، وأدخل الي قلب الإهتمام المجتمع المدني مقابل الدولة، وكذلك فاعلية منظمات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني عنده هو هذا التركيب المتشابك والمعقد والمتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الإديولوجية[15].

بغض النظر عن تعدد المفاهيم للمجتمع المدني وتتبع جذوره وتطوره في الفكرين السياسي والفلسفي اللذين عبرت عنهما مدارس كبري تطرقنا اليها في السياق والتطور التاريخي لنشأته، فالمؤكد أن هذا التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين والذي ينظر للمجتمع المدني: أنه "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل علي تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والإختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات[16].

ثانيا- : البنى الإجتماعية والتحولات السياسية في تونس ما قبل الثورة

1- المجتمع المدني أثناء فترة حكم بورقيبة

ما يميز النخبة السياسية التي حكمت تونس عقب الاستقلال هو خلفيتها الليبرالية الديمقراطية، كونها نخب درست وعاشت في فرنسا وتشبعت بالقيم الغربية وقد عاينت من موقعها التجربة الديمقراطية الفرنسية، فالبعض منهم مارس نشاطا سياسيا، ولهذا كان من المنطقي أن تعمل هذه النخب علي دمقرطة النظام السياسي بعد تخليها عن الملكية في تونس واعتمادها علي النظام الجمهوري[17].

فحاولت الدولة تكريس مفهوم المواطنة في المجتمع التونسي، وهو الدور الذي اضطلعت به الدولة التونسية الجديدة ما بعد الاستقلال، بمهام إنجاز المشروع التحديثي، الذي كانت من أهدافه انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهريا لمؤثرات الفكر السياسي الليبرالي الفرنسي، وفسح المجال لإنشاء تعليم عصري وحديث يرتكز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص[18].

لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالنظام البورقيبي نظام غير ديمقراطي بالرغم من وجود دستور ومؤسسات النظام الديمقراطي اذ نص الدستور التونسي في عدة فصول منه وأقر مجموعة من الحريات الفردية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وأحال الأمر إلى القانون ليرتب تلك الحريات وينظمها تقنيا[19]. إلا أن أجهزة الدولة سيطرت على أغلب الأحزاب وتمكنت من التحكم في قياداتها.

أما عن النقابات العمالية والاتحاد التونسي للشغل خصوصا فتميزت العلاقة مع السلطة بين التحالف والإخضاع والمنافسة على امتداد تلك الفترة فتميزت من بداية 1956 الي السبعينيات، بتحالف بين الحزب الدستوري والنقابة العمالية، حيث تجدر الاشارة إلى أن بورقيبة هو من كان يتولى تعيين واختيار قادة الاتحاد التونسي للشغل والحزب الدستوري، ويبرز التداخل ايضا في التواجد المكثف للإطارات النقابية في صلب الحزب والدولة.

الإ أن أزمة الأجور سنة 1964 اهتزت فيها العلاقة بين الاتحاد والحزب حين طالب الاتحاد برفع الاجور، ورفض الأمين العام للاتحاد الامتثال للأوامر الحزب والذي كان عضوا فيه، وتم اعتقاله مما ساهم في إعطاء تموقعا جديدا يتمثل في مساندة السلطة السياسية مع اللجوء إلى المواجهة كلما كانت مصلحة الشغلين ممددة، وفي ضل هذه الظروف ولدت أبرز حركة معارضة وعرفت بإسم أفاق تونسية من أجل تونس أفضل وتزامن ذلك مع تحجير الحزب الشيوعي التونسي

وتصاعد الحركات المساندة للعالم الثالث علي مستوي عالمي. فتحول الاتحاد إلى فضاء للمعارضة السياسية حتي أصبح أهم سلطة معارضة لنظام الحزب الواحد وهنا دخل الاتحاد في الرغبة في تحقيق الاستقلالية والقطيعة مع النظام ولعل إضراب 1978 وتدخل الجيش وإعتقال وزارة الداخلية للاعضاء المكتب التنفيذي والهيئة الادارية والامناء العامون وكل القيادات الوسطي وتمت محاكمتهم على أساس الإخلال بالأمن العام وكانت الأحكام مجحفة بين طرد من العمل والسجن لعشرة سنوات والاعمال الشاقة.

وفي خضم ذلك نظمت الحكومة مؤتمرا إستثنائيا صوريا نصبت من خلاله قيادة موالية لها لكنها لم تستطع السيطرة عن الوضع ولم تحض بالاعتراف المحلي أو الدولي، وواصل النقابيون تنظيم حركاتهم بصورة فجائية[20].

وعليه يمكن القول أن منطق الهيمنة والسيطرة عن الاتحاد هو المعمول به في فترة بورقيبة.

أما عن الجمعيات قد عملت الدولة منذ الاستقلال علي تحجيم دورها واستقطابها فجل الجمعيات كانت تابعة للدولة أي الحزب الحاكم لأنه لا فرق بين الدولة والحزب ومرتبطة بهياكله أما عن الجمعيات التي كانت تحاول الاستقلال ظلت مهمشة وملاحقة وتتعرض للتضييق بسبب إختلاف مواقفها من سياسية الحزب والدولة

2- المجتمع المدني في عهد الرئيس بن علي

مع مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم شهدت بداية حكمة سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، ومن أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني "نقابات، جمعيات، أحزاب" سنة 1988، لتكريس الديمقراطية والسماح بالتعددية وإطلاق الحريات، بما فيها الحريات السياسية، وحرية الإعلام والصحافة، والسماح بأي نشاط علني مرخص[21].

وإصدار قانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في العام نفسه، وأهم إضافة إتسمت بها تلك التشريعيات هي الإقرار بهوية تونس العربية الإسلامية، وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في نشاطها أو انبعاثها[22].

وبهذا أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات المختلفة.

إلى جانب النقابات والأحزاب تظهر المنظمات غير الرسمية المتمثلة في الجمعيات والتعاونيات والجماعات الضاغطة والرأي العام، وكلها تلعب دور حيوي في عملية

التأطير والتنشئة السياسية، كما نجد نصوص دستورية وقانونية تنص على إنشاء الجمعيات من أجل توعية المواطنين وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

إلا أنه وخلال سنتين فقط من هذه الإجراءات الديمقراطية المعلنة في الخطاب الرسمي لقائد التحول هيمن الحزب الحاكم على كل شيء، واحتكر كل ما يتحرك في تونس، ونقل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية بما فيها الدين والمساجد والصلوات.... من أطرها الشعبية ومؤسساتها الرسمية إلى الجهاز الأمني.....[23].

وهذا ما جعل العلاقة بين السلطة ومكونات المجتمع المدني في حالة صدامية بعدما كانت السلطة تنتهج سياسة الاحتواء تجاه المجتمع المدني.

فقد استمر المنوال لما عليه العهد البورقيبي فالحزب الحاكم والذي غير اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي ضل ممسكا بأجهزة الدولة، أما عن أحزاب المعارضة المعترف بها قانونيا واجهت صنوفا شتي من القمع والملاحقات القضائية التي طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا[24].

أما عن الأحزاب غير القانونية والتي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة النشاط العلني تبعا للقانون الاساسي الجديد الذي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس والذي كان الهدف منه هو عرقلة النشاط القانوني للأحزاب التي لا ترغب الدولة في الاعتراف بها[25].

وان كانت هذه الاحزاب تختلف في حجم تواجدها مجتمعيا الا انه ما يظهر أن العلاقة مع الاحزاب كانت صدامية ولا يسمح لأي حزب معارض بأن يشتغل رغم طبيعة القوانين التي تتحدث عن التعددية السياسية وغيرها.

أما عن الاتحاد العام التونسي للشغل فتحاشي بن علي الاصطدام مع المركزية النقابية في الوقت نفسه عملت أجهزته من أجل إختراق المنظمة والسيطرة على توجهاتها ومن أبرز ما دل على ذلك هو دعم قيادة الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عدة مناسبات والاتفاق معها على الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات وهذا ما اعتبره الكثير من النقابيين تجميدا للنضال النقابي وعرقلة لنجاعته[26].

حيث وجد الاتحاد نفسه في هذه الفترة منخرط ضمن سياسة تعاقدية من خلال مفاوضات دورية مع نقابة الأعراف تؤطرها الحكومة. وكانت من نتائج استراتيجية الدولة نقل الصراع بين الأعراف والنقابة من الميدان السياسي الذي ميز فترة السبعينيات والثمانينيات

نحو منطق تشاركي في المفاوضات حيث يصبح الجميع يحترم السياسية الإقتصادية المتبناة[27].

وتوخي الرئيس بن علي سياسية إنتقاء قادة نقابيين قابلين لاختيارات الحكومة السياسية والاقتصادية وهو ما تم في انتخابات الاتحاد في 1989 و1994 و1999 وتم الأمر حين ساند المكتب التنفيذي الوطني للنقابة ترشح بن علي في انتخابات 2004 لفترة رئاسية رابعة.

إلا انه في انتفاضة الحوض المنجمي بالرديف 2008 والذي يعتبر أهم تحرك نقابي حيث شهدت مواجهات بين السلطة والمجتمع المدني وهي اللحظة التي كان فيها المجتمع المدني يصارع من أجل تحقيق، إستقلاليته من ناحية ويساند الحركة الإحتجاجية ويؤطرها ويدافع عنها من ناحية أخرى[28].

ويمكن هنا الإشارة إلى أن القيادة المركزية للاتحاد مارست دورا قمعيا ضد مناضليها من النقابيين الذين ساهموا في انتفاضة الحوض المنجمي وقد أدان الاتحاد احتجاجات انتفاضة الحوض المنجمي بل ساندت الرئيس في ترشحه في انتخابات 2009.

أما عن الجمعيات فقد خضع قانون الجمعيات 7 نوفمبر 1959 إلى تعديل في 1988 الذي ميز فيه بين الجمعية والحزب السياسي لينفي أي صفة سياسية عن الجمعيات ويخرجها من دائرة المشاركة السياسية.

أما التعديل الثاني كان 1992 فقد أقفلت فيه السلطة وضيقت الخناق عن أي هامش لحرية الجمعيات من خلال ما يفرضه هذا القانون في صيغته الجديدة وهو تصنيف الجمعيات على النحو التالي "جمعيات نسائية، رياضية، علمية وثقافية فنية، خيرية إسعافية، تنموية....، ولم يبدي هذا القانون مانعا من انخراط أي شخص في أي جمعية عامة والالتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها[29].

ولعل هذه اللحظة هي التي بدأ فيها المجتمع المدني التونسي يتشكل بصفته الاساس الأخلاقي للدولة وبصفته وحدة عاجزة على معارضة المجتمع السياسي ومن هنا بدأت الدولة تأخذ طابعا شموليا يجعلها تتحكم في كل شيء وتراقب كل شيء ولا يفلت منها أي شيء[30].

وعليه تحولت مكونات المجتمع المدني التونسي إلى مجرد هيئات محاصرة وتابعة وغير قادرة على أداء دورها بإستقلالية.

ثالثا - : الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني في الثورة التونسية

1- **بدايات الثورة التونسية**: ونقصد بهذه المرحلة تلك الفترة الممتدة من اندلاع الثورة إلي انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011.

شهدت المنطقة العربية مطلع 2011 حراك اجتماعي بات يعرف بالربيع العربي، وعرف هذا الحراك بالأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس.

وجاءت أسباب التغيير لعدة دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها دور حاسم في تغيير الأوضاع، فتونس عرفت اندلاع انتفاضة شعبية احتجاجا وتضامنا مع الشاب مُحَمَّد البوعزيزي، إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية هناك عامل مهم ساهم في إندلاع شرارة الانتفاضة، هو النضال السياسي للأحزاب والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني خاصة المعروفة بمعارضتها للنظام السياسي والتي كانت تتطلع إلى الدور الذي ينبغي أن تظطلع به، وقد كانت هذه الهيئات قليلة العدد، نذكر منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات....إلخ في مواجهة النظام عبر كل المراحل التي شهدت مواجهات بين السلطة والمجتمع[31].

في حين أن المنظمات الأخرى كالاتحاد العام التونسي للشغل كان موقفه محل تجاذب بين القواعد النقابية والهياكل الوسطي والقاعدية التي تسعي للحفاظ على نضالية المؤسسة واستقلاليتها والقيادة المركزية التي كانت منحازة في أغلبها إلى صفوف النظام الحاكم وتدافع عن خيارات مناضليها وقد استمر هذا الحال إلى غاية 10 جانفي 2011 أما الهيئة الوطنية للمحامين هي الأخرى فقد كانت شبيهة في مواقفها بالاتحاد، غير أن فاعلية بعض المحامين النشيطين في المجال السياسي والحقوقي المعارض غالبا ما كانت تفرض موقفها عن الهيئة[32].

ومع ذلك فمنظمات المجتمع المدني استطاعت أن تشكل وعي مجتمعي وتضامن بينها رغم اختلاف مكوناتها أثناء الثورة، وهذا ما عجل بسقوط النظام وهروب الرئيس زين العابدين بن علي.

2- الفراغ التشريعي وحكومة الغنوشي الأولى

مع رحيل الرئيس زين العابدين بن علي، وتولي السيد فؤاد المبزع رئيس البرلمان منصب رئيس الجمهورية، كلف مُحَمَّد الغنوشي الوزير الأول بمهمة تشكيل حكومة جديدة، تمثلت المهمة الرئيسية لهذه الحكومة في الإعداد خلال الستة أشهر الموالية لانتخابات رئاسية مبكرة. الأ أن تركيبة هذه الحكومة أثارت غضبا شعبيا بسبب احتوائها علي وزراء من رموز نظام بن علي، وتحت ضغط قواعده غير الإتحاد العام التونسي للشغل موقفه وانسحب من تشكيل الحكومة ودعم الضغط الشعبي وأدي هذا الحراك المجتمعي إلى تحوير حكومي ترتب عنه رحيل وجوه التجمع التي كانت بيدها وزارات سيادية[33].

وهنا يظهر دور المجتمع المدني وخاصة النقابة في توجيه الرأي العام وقيادة الحركة الشعبية ضد السلطة للمطالبة

بتطبيق أهداف الثورة، ويعتبر الاتحاد العام للشغل التونسي أهم نقابة مؤثرة في المجتمع التونسي، فهي من أقوى المنظمات النقابية في البلاد.

3- مبادرة الحوار الأولى

بادرا كلا من الاتحاد التونسي للشغل وعمادة المحامين، يوم 25 جانفي 2011 وهما فاعلين من فواعل المجتمع المدني التونسي علي اثر هذه الأحداث، والتي اتسمت بصراع بين إرادتين، أرادة التحرك وبسرعة من أجل تكريس أهداف الثورة، وإرادة احتواء الثورة والالتفاف عليها بدعوة كافة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلي إجتماع بمقر الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي[34].

تم اتفاق منظمات المجتمع المدني على بعث لجنة لحماية الثورة كهيكل موازي للحكومة.

وبتنصيب السيد الباجي قائد السبسي وزيرا أولا في 2011/02/27 حيث كان للاتحاد التأثير في تعيينه، مما أصبح يشكل دليلا إضافيا على محورية دوره في المشهد السياسي، وأصبح الاتحاد يؤدي دورا سياسيا غير مرتبط بدوره الاجتماعي فقط[35] بل تجاوزه إلى درجة تأدية أدوارا سياسية.

ونتيجة لضغوطات الشارع وتحت قيادة الاتحاد العام للشغل ومكونات المجتمع المدني ما دفع بالرئيس المؤقت إلى إصدار مرسوما بتشكيل "الهيئة العليا إلى تحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" والتي أصبح من مهامها إعداد نظام انتخابي مؤقت في إطار الإعداد لتشكيل مجلس تأسيسي يصدر دستورا جديدا للبلاد[36].

إن تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وتأسيس اللجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات مهد لدخول تونس المرحلة الانتقالية الثانية بعد المسار الثوري وهي مرحلة اثبات الوجود وبداية التأسيس للمؤسسات في الاطار الرسمي بدل الإطار غير الرسمي لها . واتخاذ أول خطوة لها بإنشاء المجلس التأسيسي.

المرحلة الانتقالية الثانية ما بعد الثورة: ونقصد بها تلك الاحداث التي بدأت من أكتوبر 2011 إلي نوفمبر 2014

1- انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي

إن الأزمة التي هزت تونس وإرهاصاتها على حياة التونسيين جعلتهم يبحثون عن سبل ملائمة تسمح لهم بالخروج من حالة كانت ستؤزم الأوضاع أكثر وتنحرف الثورة عن المبادئ التي قامت عليها، لكن الوعي الكبير لدى الشعب ومنظمات المجتمع المدني ورؤيته الجيدة وقراءاته للأوضاع، أدت إلى إعادة ترتيب الأمور واجتناب مصير كان سيجعل عملية التغيير أكثر تعقيدا.

فتمت أول خطوة في عملية الإنتقال الديمقراطي بتأسيس هيئة المجلس التأسيسي تحت فكرة مجلس حماية الثورة، وتتكون من مجموع الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني المختلفة، وتتكون الهيئة من 217 نائب ممثل للشعب، وجرت الانتخابات بطريقة ديمقراطية يوم 23 أكتوبر 2011.

لكن بإنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي خطت تونس خطوة إلى الأمام باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام الجديد، إذ قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته[37].

وتكمن مهمة المجلس التأسيسي الأولى في صياغة الدستور بما يستجيب لتطلعات كل التونسيين ويحفظ حقوقهم ويصون حرياتهم وكرامتهم.

2- حكومة الترويكا

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011، وتتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات، وشكل هذا التحالف الجامع بين الإسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي، فاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض 38 عضوا وتحفظ 11 آخرين من بين أعضاء المجلس 217[38].

وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الإيديولوجية للأحزاب الثلاثة، فقد تمكنت من تشكيل حكومة ائتلاف أحدثت قطيعة مع مرحلة الحزب الواحد في النظام السابق.

ولكن رغم تشكيل حكومة الائتلاف والقيام بخطوة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، إلا أن أداء الحكومة عرف تراجعا، وعدم الإستجابة لمطالب الشعب التي رفعت في الثورة، ففشلت الترويكا في تحقيق الإصلاحات والوعود الانتخابية في الشغل والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[39]، خاصة بعد عملية اغتيال المعارض مُحَمَّد البراهيمي النائب في المجلس التأسيسي.

نتيجة لهذا أدى إلى ظهور تيارات سياسية معارضة للترويكا وعلى رأسها الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية القومية، جبهة الإنقاذ الوطني، وانحياز الاتحاد العام

للشغل التونسي إلى الحراك الحزبي المعارض لسياسة الترويكا.

وقد تشكل تحالف سياسي موسع معارض لترويكا تمثل "**الإتحاد من أجل تونس**" وقد ضم هذا التحالف كلا من الجبهة الليبرالية بقيادة الحزب الجمهوري وحزب آفاق تونس، وحزب نداء تونس الذي يقوده باجي قايد السبسي، استطاع أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في استقطاب البورقيبيين ورجال الاعمال وكانت له القدرة في تعبئة المواطنين للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، حرية المرأة، وحرية الإعلام...) كما كان في صدارة القوى السياسة الداعية إلى استقالة الترويكا.

كذلك **الجبهة اليسارية القومية** المتشكلة من عدد من الأحزاب اليسارية القومية الراديكالية... ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية، وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية، وقد تبنت توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما، وحركة النهضة خصوصا أنها خانت الانتفاضة وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم، كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية خصوصا ما تعلق بتفشي البطالة وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت هذه الجبهة في تنظيم عدد من الإعتصامات والإضرابات لممارسة الضغط على حكومة الترويكا[40].

كما نجحت كذلك **جبهة الإنقاذ الوطني** في حشد الشارع طوال صيف 2013 في إطار ما يسمى "اعتصام الرحيل" الذي يضم آلاف المحتجين المؤيدين للنواب الستين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي المحتجين على مقتل مُحَمَّد البراهيمي، ومطالبة الحكومة الائتلافية باستقالة فورية[41].

وبذلك تبين أن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011، وتشكيل حكومة الترويكا شهد عدة متغيرات أهمها[42]:

- انتقال الأحزاب من التشتت إلى الانضمام ضمن أقطاب سياسية بارزة.
- حيادية المؤسسة العسكرية في خضم تلك الإحداث مما طمن الجميع من استبعاد فرضية الانقلاب العسكري.

- تراجع شعبية الترويكا بسبب بطء الإصلاحات ومكافحة الفساد وفشل في مواجهة التهديدات الإرهابية.

- تجاوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفياتها المرجعية والإيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.

- انتقال الأحزاب المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيس إلى الخارج في تنظيم احتجاجات ومظاهرات وهذا يعد خطرا على عملية التغيير لأنه تم استبدال المعارضة الديمقراطية داخل البرلمان بمعارضة أخري وهي الضغط بالشارع في مرحلة انتقالية .

- انحياز الاتحاد العام للشغل التونسي إلى الحراك الحزبي والاجتماعي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهنا الاتحاد لم يخفي توجهه الايديولوجي اليساري

- الاستقطاب الحاد في المجتمع السياسي التونسي بين معارض لترويكا ومؤيد لها كاد أن يعصف بالتجربة ويعيدها لحالة الصفر وهنا انتقلنا من حالة التنافس على البرامج إلى حالة الاستقطاب الحاد الايديولوجي.

ونتيجة لضغوطات قوى المعارضة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية والدعم من طرف الاتحاد العام للشغل، دفعت بحكومة الترويكا إلى الجلوس في طاولة الحوار مع مختلف الأطياف السياسية الممثلة في المجلس التأسيسي تحت إشراف الاتحاد العام للشغل التونسي، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والجمعية التونسية لحقوق الإنسان، وجمعية المحامين.

3- وثيقة الدستور التوافقي

يعتبر الدستور مقوما أساسيا من مقومات الدولة الحديثة، لأنه يحدد فلسفة حكمها وطبيعة نظامها، وينظم علاقات سلطاتها، ويضمن حقوق وحريات أفرادها.

فالمتابع للشأن التونسي بعد الثورة يتبين له أن صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية لم يكن فعلا فرديا، وأمرا فوقيا أو منجزا نخبويا، بل كان إبداعا جماعيا بامتياز. لان التأسيس الدستوري للدولة الديمقراطية المنشودة اقتضى فتح المساهمة للمواطنين في بناء الدستور ولو بطريقة غير مباشرة[43]. وهذا ما يؤكد على

الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في المساهمة في صياغة الدستور.

والذي رفض أربع نسخ من الدستور أرادت الاغلبية البرلمانية أن تمرره (جويلية 2012، ديسمبر 2012، أفريل 2013، جوان 2013) وفي خضم هذا الرفض تأسست لجنتا توافق داخل البرلمان مع هياكل الحوار الوطني عملتا بالتنسيق للوصول إلى النسخة النهائية[44].

وكان الإقرار بالثقة على الصوغ الختامي للدستور بنسبة 92% صوتت لفائدة الدستور الجديد أي 200 نائب ، واعترض عليه 12 نائب في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت [45].

لهذا قد كان للمجتمع المدني الدور الفاعل في صياغة الوثيقة الدستورية، وتمت المصادقة على الدستور التوافقي في تونس في المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014 وذلك بعد ثلاثة سنوات من اندلاع الثورة و بالتوافق على صياغة دستور توافقي تكون تونس قد خطت خطوة نحو الأمام في عملية الانتقال الديمقراطي.

ثالثا- تدعيم الانتقال الديمقراطي ونقصد بها مرحلة انتخاب المؤسسات السياسية من أعضاء الهيئة التشريعية إلى الانتخابات الرئاسية وهي من بداية أكتوبر 2014.

1- الانتخابات التشريعية الاولى بعد الثورة :

تعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في تونس يوم 26 تشرين الأول أكتوبر 2014 بمنزلة انتخاب ثان جرى في شروط وأوضاع أقرت معظم الهيئات المراقبة بحيادها ونزاهتها، بعد تجربة انتخابات 2011 التي أدت إلى تشكيل المجلس التأسيسي الذي كان من وراء الإعلان عن الدستور.

جاءت انتخابات 2014 في سياق متسم بروح المصالحة الوطنية وبعدم إقرار قانون العزل السياسي، ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الذي أصبح يقوم على كتلتين أساسيتين، إحداهما محافظة تمثلها حركة النهضة، والأخرى أسست عام 2012 لتحقيق التوازن مع تلك الكتلة وهي حزب نداء تونس. ومن خلال هذا تحصل حزب نداء تونس على 85 مقعدا مقابل 69 مقعدا لحركة النهضة التي كانت قد تحصلت على 89 مقعدا في انتخابات 2011.و بإتمام الانتخابات التشريعية بنجاح، لم تنتصر الأحزاب ولا القوائم بقدر ما انتصرت الديمقراطية في تجربتها الوليدة[46].وقد كان للمجتمع المدني الدور الكبير في الرقابة على الانتخابات من خلال منظماته المجتمعية

2- الانتخابات الرئاسية

تعد الانتخابات الرئاسية في تونس 23 نوفمبر 2014 من أهم مظاهر الإنتقال الديمقراطي.

حيث أفرزت نتائج هذه الانتخابات حسب ما صرح به رئيس الهيئة العليا للانتخابات السيد شفيق صرصار في مؤتمر صحفي إن الانتخابات أسفرت عن فوز مرشح حركة نداء تونس الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة بنسبة 55.68 % مقابل حصول المرشح المستقل منصف المرزوقي على 44.32[47].

وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي.

وبإعلان فوز الباجي قايد السبسي رئيسا للبلاد تكون تونس قد خطت مرحلة الانتقال الديمقراطي بنجاح، وذلك بموافقة جميع الأطراف والقوى السياسية بنتائج الانتخابات واعتبار نتائج الانتخابات الرئاسية تتويجا لمسار سلس لعملية الانتقال الديمقراطي والتوجه نحو الدخول في مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

3- المجتمع المدني وملف العدالة الانتقالية

خلال عملية بناء الديمقراطية، لابد من توازيها مع عملية تاريخية تتمثل في ما يسمى بـ "العدالة الاجتماعية" التي تتيح للدولة إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق[48].

ولتطبيق العدالة الانتقالية يجب أن ندرك أن تحقيقها يمثل عملية تدريجية تستغرق وقتا طويلا وتتطلب تضافر جهود كل أطراف المجتمع المدني، لذلك تم تشكيل ائتلاف العدالة الانتقالية الذي يضم العديد من الجمعيات والنقابات، ومن ذلك الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين، وجمعية القضاة، والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومجموعة 25 محامي من أجل التشاور والسعي إلى إرساء الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية[49].

وهنا يظهر دور المجتمع المدني وتأثيره في الدفع نحو إنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي .

4- مميزات المجتمع المدني التونسي في المسار الثوري

قد تميز دور المجتمع المدني في مسار الثورة والدفاع عن أهدافها ومبادئها بالخاصيات التالية [50]:

1-4 الخاصية الحقوقية التي ارتبطت بالدور الذي لعبته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان حيث مثلت فاعلا أساسيا في نشر المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والدفاع عنها واعتمادها في مواجهة نظام الاستبداد. كما كان لهذه الخاصية بعدا قانونيا ارتبط بالدور الذي لعبته الهيئة الوطنية للمحامين التي جندت العديد من المهنيين في هذا القطاع لمساندة كل أشكال الاحتجاج والدفاع

عن المناضلين والنشطاء الذين كانوا يتعرضون للمحاكمات والمضايقات من طرف نظام الاستبداد.

2-4 الخاصية التناصفية التي برزت من خلال دور المرأة التونسية إلى جانب الرجل في الاحتجاجات السلمية والمدنية على قاعدة الدفاع عن الحريات والحقوق التي تتطلع المرأة التونسية إلى تحقيقها وقد برزت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بهذا الدور كفاعل جماعي في صلب المجتمع المدني

3-4 الخاصية الاجتماعية والمطلبية التي ميزت أغلب الأدوار التي قام بها المجتمع المدني على اعتبار أن السمة البارزة في تاريخ الاحتجاجات على السلطة المركزية في تونس هو طابعها الاجتماعي والذي حمل الطابع السياسي في الثوة التونسية وقد تحمل الاتحاد العام التونسي للشغل هذا الدور.

الخاتمة

إن الانتقال الديمقراطي لا يقوم دون مضمون اجتماعي وثقافي ، فلا بد أن تعكس خصوصية كل مجتمع وترابط بناه الاجتماعية عملية التغيير.

وان عملية الانتقال الديمقراطي ظاهرة اجتماعية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل، كالمجتمع المدني والذي يعتبر مفهوم محوري في توجيه مسار الانتقال الديمقراطي وهذا ما تبين في الدراسة.

لقد عرف المسار الديمقراطي في تونس مسار سلس، وذلك نظرا لدور مكونات المجتمع المدني والاحزاب السياسية في توجيه مسار الانتقال الديمقراطي والتوجه إلى مرحلة الترسيخ.

قد ساهم المجتمع المدني في الفعل الثوري بما يحتويه من مكونات مختلفة من حيث المرجعيات الفكرية والايديولوجية المختلفة والتي إكتفت بعلاقة المساندة من أجل إسقاط النظام ثم تحولت في مرحلة ثانية إلى هيئات متنازعة ومتعارضة في حقل الصراع ، من أجل الهيمنة الايديولوجية قصد الوصول للسلطة.

إن المجتمع المدني التونسي يخوض جملة من التحديات والرهانات المزدوجة تجمع بين إمكانية القيام بدور سياسي ووطني، تجاه المجتمع ، من أجل الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي، وبين ضرورة المحافظة على إستقلاليته من هيمنة المجتمع السياسي والذي بدوره يمر بمرحلة إعادة التشكل بقيادة أحزاب متعطشة لممارسة السلطة بروح تسلطية أو بوجوه لنظام القديم إلا أنها مدعومة بالشرعية الانتخابية.

ومما سبق يتضح أن المجتمع المدني كان له الدور الأساسي بمختلف توجهاته السياسية والايديولوجية على إنجاح العملية الديمقراطية من لحظة إسقاط النظام إلى

لحظة انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي إلى لحظة التوافق على الدستور إلى إنتخاب رئيس الجمهورية.

الهوامش:

1 عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط6، 2012، ص 43.

2 غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**. غزة: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004، ص 7.

3 مرجع نفسه، ص 26.

4 سمية أوشن، **"دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة ماجستيرغير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص 19.

5 المرجع نفسه ص.ص 20,19.

6 المرجع نفسه ، ص 20.

7 أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 48.

8 مرجع نفسه، ص 48.

9 مرجع نفسه، ص 48.

10 نادية بونوة،" **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر"** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة) 2010، ص 20.

11 توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997،ص ص67 68.

12 أماني قنديل، مرجع سابق، ص 49.

13 المرجع نفسه، ص 49.

14 المرجع نفسه، ص 50.

15 المرجع نفسه ص، 49 .

16 حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص 197.

17 عبد اللطيف حناشي، **نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، يناير 2011، ص37.

18 توفيق المديني، مرجع سابق، ص 805.

19 عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 37.

20 بياضي محي الدين، **"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 2012)، ص 123.

21 أبو جرة سلطاني، **أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا**، الشروق، الجزائر، 2011، ص 27.

22 سالم لبيض، **"الدولة و أحزاب المعارضة القانونية..أية علاقة؟ حالة تونس(** المجلة العربية للعلوم السياسية)، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 27، 2010، ص18.

23 أبو جرة سلطاني، مرجع سابق ,ص 28.

24 مُحَمَّد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات**. قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، ط1، 2012، ص 206.

25 المرجع نفسه، ص 207.

26 المرجع نفسه، ص 213.

27 هالة اليوسفي، **الاتحاد التونسي للشغل قصة شغف تونسية نقابيون في الثورة**، دار مُحَمَّد للنشر، صفاقس، ط1، 2016، ص 56.

28 المولدي قسومي، **مجتمع الثورة**، ط1، 2015، تونس ، ص 207.

29 بياضي محي الدين، مرجع سابق ص 94.

30 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص 210.

31 المرجع نفسه، ص 207.

32 نقلا عن : المولدي قسومي ,المرجع نفسه، ص 207.

33 هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص ص 112-113.

34 مُحَمَّد الهادي الأخزوري، **الحوار الوطني25جانفي2011-20نوفمبر 2014 مسار فنتوج، الاتحاد العام التونسي للشغل**، ط1، 2016، ص 11 بتصرف.

35 أمُحَمَّد مالكي، مرجع سابق، ص 293.

36 أمُحَمَّد مالكي , المرجع نفسه .

37 أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس (الدرب الطويل نحو التوافق)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، 2014، ص2.

38 أنور الجمعاوي، ص 2

39 المرجع نفسه، ص ص 3-5.

40 المرجع نفسه، ص ص4-5 ,بتصرف.

41 المرجع نفسه، ص 6.

42 المرجع نفسه، ص 7.

43 أنور الجمعاوي، **"تونس العبور إلى الديمقراطية** "دورية سياسيات عربية، العدد 7، مارس 2014، ص 22.

44 حمادي الرديسي، **"تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة** "دورية سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 9.

45 أنور الجمعاوي، **"تونس العبور إلى الديمقراطية"** مرجع سابق, ص 26.

46 عبد الحفيظ بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014**، الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص4.

47 "إعلان النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة بتونس" في http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/12/29/ متحصل عليه في 2017/12/07.

48 رضوان زيادة، **"كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية الدولة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"**، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 30، 2011، ص 162.

49 توفيق المديني، **الثورة التونسية المغدورة وبناء الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 385.

50 المولدي قسومي، مرجع سابق، ص ص 211- 212 .